معالم السياسة الاقتصادية الجديدة للجمهوريات السوفيتية السابقة

احمد خليل حسن الحسيني

كلية الادارة والاقتصاد-جامعة كربلاء

المقدمة

ان المعايير الاساسية لتقييم أي ظاهرة اقتصادية-اجتماعية-سياسية، تختلف طبقاً لاختلاف الزوا... التي ينظر من خلالها. فالقياس المتعارف للتقدم الذي يحدث في أي بلد معيار لا يخطئ، وفي حالة التغ... الجذري (الثورة) (التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي) التي هي حالة متميزة من كل وجو... احوال الدوله التي سارت بلا قفزة يمكن التوصل بسهولة الى ما للثورة وما عليها. لأنها بذلك تمثل فعلاً ... مختبراً لا تخطط هوامشها بهوامش غيرها. فبلا شك ان التغيرات الجديدة المتمثلة بعملية التحول الاصلاحي في النظام الاشتراكي الى الرأسمالي وعملية الخصخصة وتحرير الاسعار موضوع بحثنا والتي هي جزء من هذ... التحولات كانت من اذن واخطر المراحل الاصلاحية للتجربة السوفيتية السابقة. اذ بدأ معها العد التن... لانهيار البناء الاشتراكي.

وتكمن اهمية ومشكلة البحث في ان معرفه طبيعة التغيرات الاقتصادية والتحول في البنا... الاقتصادية ذات اهمية كبيرة لبيان مدى وصولها الى الهدف او تحقيق النجاح.

وتتجلى مشكلة البحث في عدم الوضوح والغموض في بعض معالم سياسة التحول الاقتصادي ... الجمهوريات السوفيتية السابقة وعلى هذا الاساس ومن خلال هذا البحث يسلط الضوء على اهم المتغيرات ... معالم تلك السياسة المنتهجة في عملية التحولات الاصلاحية.

وقد انطلقنا في دراسة هذه التجربة من فرضية اساسية تقول، ان عملية الخصخصه وتحرير الاسعار لم تصل لحد الان الى الاهداف المرجوة التي وضعها مخططو السياسة الجديدة للجمهوريات السوفيتية السابق... من اجل النمو الاقتصادي، فهي عملة من الخطأ ان تشرع في الحكم فيها والقفز الى نتائج توصلنا اليها ... الاحداث الاتية. فنحن ازاء عملية لها جوانبها المتشعبة والمعقدة واثارها المتنوعه. مستخدمين اسلوباً استقرائ... لاثبات هذه الفرضية او النفي بعكسها.

وقد حددنا هدف بحثنا بادئ الحقيقة اعلاه، اذ ان التساؤل عن اسباب عدم وضوح التجربة الاصلاحيه موضوع البحث هو الهدف الاساس لا غير بوصفه مدخلاً منطقياً لمعرفة ذلك والوقوف على هذه الاسباب.

وتحقيقاً لهدف البحث مرحلتين تناول المبحث الاول عملية الخصخصة، والمبحث الثاني عملية تحرير الاسعار.

المبحث الاول

الخصخصة Privatization

الخصخصة التوقعات والنتائج Privatization, expectation, conclusion

تتضح اهمية موضوع الخصخصة من الظروف التي تعيشها الجمهوريات السوفيتية السابقة، والتي تجسدت الى حد كبير من الآثار التي ترتبت على السياسات الاقتصادية التي اتبعها الاتحاد السوفيتي الس... خلال شوط طويل من السعي لتنمية اقتصاده منذ بداية عهد الثورة البلشفية. فكما هو معروف من ان القطاع العام كان يتولى القسط الاكبر (او يكاد يكون الوحيد) من النشاط الاقتصادي وكان يتغلغل في كل نواحي

الحياة. لكننا نرى الآن ان السنوات الاخيرة شهدت تطوراً منحوظ في اهمية الدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية. وهو ما انعكس في التوزن الذي اقره لهذا القطاع في الخطط الانمائية للجمهوريات السوفيتية السابقة عموماً والاتحاد الروسي بشكل خاص ومن القوانين والتشريعات واضفاء الامتيازات الرائدة الى تشجيع هذا القطاع في النشاط الاقتصادي. وينبغي هنا ان نفهم الخصخصة*، من اوسع معانيها بوصفها تحويلاً للاصول في الدولة الى القطاع الخاص مقترناً بعملية جذرية لاعادة تخصيص الموارد الانتاجية المتاحة، واعادة هيكلة الاطار المؤسسي القائم الذي تجري فيه عملية الانتاج، والاخذ باساليب جديدة لادارة الشركات متحررة من اشد انواع التدخل السياسي ضرراً[1]، والتي كان متوقعاً ان تضفي الخصخصة بهذا المعنى الى تحولات اقتصادية واجتماعية بعيدة الاثر، فأن مجرد تحويل الملكية لا يحتمل ان يكون له مثل هذا الاثر*، بل انه ربما ثار شك في بعض الاحيان فيما اذا ادى ذلك في ظروف كثيرة في مجتمعات ساعدت الثورية الى تغيرات هيكلية عميقة او حتى الى تعديل له مغزاه في الملكية القانونية فبغض النظر عن مخاطر الطريق المفضي الى اقتصاد السوق، فقد اصبحت الخصخصة جزءاً اساسياً في سياسات الاصلاح والتصحيح الاقتصادي ومحركاً اول للتحول الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي السابق[2] فقد اختارت الجمهوريات السوفيتية السابقة في عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزياً، الى الاقتصاد الموجه نحو السوق، سياسة تشجيع القطاع الخاص الاخذ في النمو فلقد تكللت هذه العملية جزءاً لا يتجزأ من عملية الاصلاح الاقتصادي فريدا. وتتسم هذه العملية بعدة خصائص منها[3]:

١. اتخذت تنمية القطاع العام بصورة اساسية تشكل النمو السريع لمؤسسات جديدة اصغر حجماً وليس تحويل ملكية المؤسسات الحكومية الكبيرة غير الفعالة الى القطاع الخاص او حلها.
٢. اذا كان القسط الاوفر من هذه المؤسسات غير الحكومية مملوكاً ملكية جماعية، فأن نمو القطاع الخاص لا يزال صغيراً جداً ما لم يشرع بنشاط نحو النمو.
٣. نظراً للتباين القائم بين الجمهوريات السوفيتية السابقة فيما يتعلق بسياستها الحكومية وتاريخ تنميتها الاقتصادية، فقد تركزت تنمية القطاع الخاص في الجمهوريات ذات الامكانيات والموارد الكبيرة (روسيا، اوكرانيا). فأختلف النهج المتبع في انشاء المشاريع الخاصة بين الجمهوريات السوفيتية السابقة اختلافاً كبيراً منذ الاعلان عن السياسات الرئيسية لتشجيع هذه المشاريع، حيث كانت الممارسات السابقة في التعامل مع هذه المشاريع تشكل محدداً في اتجاه وسرعة نمو وتطور هذا

---

* كذلك هي جزء من عملية تكييف هيكلي، وهي تنطوي على اعادة تعريف دور الدولة عن طريق الغاء ارتباطها بتلك الانشطة التي يمكن الاضطلاع بها على افضل وجه من قبل القطاع الخاص مسعياً الى بلوغ الهدف الاجمالي المتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والخصخصة هي عملية سياسية في المقام الاول مع ان تنفيذها لا بد ان يتخذ طابع العملية الاقتصادية.

[1] Joseph Eaton; Capitalist and populist privatization strategies, International Review of Administrative science, Vol. 55, No. 3, 1992, P 63.

* ويمكن تعريف الخصخصة ايضاً بأنها اعادة حقوق الملكية من الدولة عائداً الى فرد او اسرة او مجتمع، وبذلك تؤول السلطة التي كانت الى ما قبل ذلك في يد الدولة الى القطاع الخاص.

[2] احمد جميل حسن الخسي، التحولات في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) واوربا الشرقية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ١٩٩٤، ص٦٦.

[3] Steven Hanke, Privatization and development, UN, 1993, P33.

القطاع[1]. كما انتهجت هذه الجمهوريات سياسات مختلفة فيما يتعلق بتنمية الصناعات التصديرية وجذب الاستثمار الاجنبي، الامر الذي اعتمد جزئياً على استجاباتها التفصيلية المركزية، والخبرات المحلية، ومزايا الموقع لدى اقامة صلات دولية[2]. كما كان هناك اختلافاً بين هذه الحكومات من حيث مدى وشكل تدخلها في هذه المشاريع الخاصة. واخيراً تعكس الاختلافات الاقليمية ما بين هذه الجمهوريات في تنمية القطاع الخاص عاملين هما:

اولاً: التغاير في سياسات الحكومات المحلية ازاء تنمية وتدويل القطاع الخاص.

ثانياً: سياسة الحكومة المركزية ازاء التجارة الدولية والاستثمارات على الصعيد الوقتي.

وسوف نتطرق الى الحالة الاكثر اهمية والذي تعتبر حجر الاساس لسياسة التحول الاقتصادي في حالة روسيا.

حالة روسيا The state of Russia

اكتسبت الخصخصة في روسيا اهمية متعاظمة، فقد مثلت جزءاً مهماً من التوجه الاقتصادي الجديد ومؤشراً من مؤشراته. وكانت الاوضاع الاقتصادية المتردية في روسيا هي احد العوامل الرئيسية التي كانت وراء احياء السياسات الاقتصادية التي تعتني بتشجيع القطاع الخاص. حيث اعتبرت الخصخصة جزء لا يتجزأ من الخطة الحكومية الرامية الى تحقيق لا مركزية اقتصادية ورفع القيود الرقابية عنه (أي القطاع الخاص) وتوفير قدر الامكان من النشاط الاقتصادي الحر. لقد اتسم النمط العام في سياسة الملكية الخاصة في روسيا بالتحرر التدريجي*. فلقد كان الشكل الوحيد في اشكال النشاط الاقتصادي الخاص المجاز هو انتاج الاسر للمصنوعات اليدوية، والعمل في مجالات المطاعم والمقاهي، وورش التصليح وتصليح الاجهزة المنزلية، ومحلات تجارة المفرد، وامتلاك سيارات الاجرة، وتوسيع النشاط الزراعي الخاص والسماح بتأجير الاراضي الزراعية من قبل الافراد[3] لقد دعمت الخطة الروسية في عملية الخصخصة الى حصول كل مواطن بلا مقابل على مستندات بقيمة اسمية قدرها (١٠٠٠٠) عشرة الاف روبل، وتشمل الخطة على عدد من الملامح او السمات ومن بينها، قابلية جمع الاسهم ومستندات القيد للتحول الفوري وغير المقيد، مما يسهل سيطرة اشخاص من خارج المؤسسة على مشروعاتها[4]. وفي نفس الوقت يهيئ البرنامج او الخطة لابناء المؤسسة شروطاً تفضيلية، تسمح لهم بالحصول على ٥١% من شركاتهم أي بما يعادل القيمة الدفترية (٨٧٪) مرة دون تصحيحها لمراعاة عامل التضخم (Inflation)[5]. يضاف الى هذا ان القانون الروسي يحدد على مستثمري الاستثمار ان تملك اكثر من ١٠% من اسهم أي شركة. مما يقصر دورها في واقع الامر بان يكون دوراً تابعاً في ادارة المشروعات التي تمت خصخصتها.

---

[1] احمد حسيني، التحولات في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) واوربا الشرقية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي، مصدر سابق، ص ١٠.

[2] Jeffrey Hertz Feld. Saving the Soviets from peresvolka, Harrald Business Review 1992, PP. 80-91.

* سمحت الحكومة السوفيتية في عهد غورباتشوف ممارسة النشاط الخاص لاول مرة وذلك حسب قانون العمل الخاص الذي صدر في آذار ١٩٨٧م.

[3] Steven Hanke, Privatization and development. Op. Cit. P. 52.

[4] Ashok V. Desai, developing country debt to the east. UN. 1994, P. 150.

[5] Richard Hemming, Privatization and public Enterprise, IMF. Washington 1993. P. 90.

من الواضح ان واضعي السياسة الروسية يعتقدون ان نقل الاصول المملوكة للدولة في سيطرة فروع الوزارات القديمة، بجذورها المتأصلة في مقام التخطيط والمسميات البيروقراطية، هو امر له اهمية في نجاح الاصلاحات، وانه اجدر لاجراء تنازلات كبيرة من حيث الانفتاح في نظم الملكية، ومن حيث دور السيطرة الخارجية في هيكل الادارة لشركات البلاد في المستقبل. فقد تم اعطاء او منح ابناء الشركات حق الاستحواذ قسطاً على المشروعات، بل وتعزيزها احياناً[٣]. وقد اجرى اعطاء الطابع الرسمي على هذه القيض تحت اسم (الملكية) لهذا اصبح المسؤولين عن المشروعات قبل التغيير هم انفسهم الى حد كبير بعد التغيير.

ان برنامج الاصلاح يعزز دور العمال، وهم اكثر اهتماما بالمحافظة على عملهم فساعدهم بالحصول على حد اقصى من الارباح، لان الارجح ان تكون الاجور اهم كثيراً من ارباح الاسهم بالنسبة لهم. اما المديرون، ولا سيما في المشروعات الاقل قدرة على النمو فهم بدورهم اكثر رغبة الى استمرار دعم العمالة باعتباره هدفهم الاساسي، عوضاً عن النظر الى اعادة الهيكلة المكلفة، وذلك على الرغم من ان هناك شيئاً من الامل في ان يدي مدير و المشروعات الاكثر قدرة على البقاء والنماء قدراً من الاهتمام بالتخلص من الفائض العمالي. وعلى العموم فان احتمال قيام ابناء الشركة بالتفريط في حقوق حصصهم في الملكية، واحتمال حصول الاشخاص من خارجها على صوت له اهمية في ادارة المشروعات التي تمت خصخصتها يهددان الامكانيات لاجراء تغييرات حاسمة من حيث ادارة وتشغيل المشروعات الرسمية الكبيرة، ويأمل واضعي برنامج الاصلاح الروسي من ان تنشأ اسواق ثانوية بسرعة تكفي للسماح باجراء تصحيحات لاحقة في التوزيع الابتدائي لحقوق الملكية، مع قيام العمال بصورة خاصة بعرف عائد لمكاسبهم الرأسمالية الكبيرة في وقت مبكر، لكن هناك ما يدعو للشك في قدرة هذه الاسواق الثانوية على القيام بمثل هذا الدور في المستقبل القريب.

وان احطر عقبة تواجه اقامة اسواق ثانوية لرؤوس الاموال في روسيا تكون قابلة للبقاء والنماء، هي الافتقار الى طلب مستمر في المستقبل على اسهم الشركات التي تمت خصخصتها، فهناك سببان يدعوان أي مستثمر خارجي محتمل الى اقتناء اسهم مشروع ما، اولها: المشاركة دون جهد في تدفقات الدخل الناشئة عن المشروع في المستقبل (من خلال ارباح الاسهم او ارتفاع اسعارها) او الظفر بالسيطرة على الشركة وتحقيق ارباح خاصة تفصل التفاوض المعهود في المشاريع الخاصة، ولكن في ظل الظروف السائدة في روسيا، فان الامر ليس من الوضوح بحيث يستطيع المستثمر الخارجي ان يتوقع تحقيق أي هدف من هذين الهدفين. والسبب الرئيسي في انه يتعين على المؤسسات في الاقتصادات الرأسمالية ان تفي بالتزاماتها للاقلية من المستثمرين من الخارج (الذين لا يتمتعون بامكانية السيطرة على المؤسسة) وان تحترم حقوقهم في المشاركة في تدفقات الدخل الناشئة عن المؤسسة. وما لم تقدم المؤسسة التزاماً ذي مصداقية الى المستثمرين الخارجيين فان السبل لوصولهم الى اسواق رؤوس الاموال ستكون مسدودة، وفي ظل الاوضاع الروسية الحالية، فان تمويل المشروعات الكبيرة يتم الى حد كبير من خلال البنوك التي تقدم التمانات ذات ارباح مجزية تصل الى

---

[٣]Helen Nankani, Techniques of Privatization of State-ow-end Enterprise. Oxford. Clarendom Press 1993, P. 43.

قدرة البنك المركزي التي تقرب من ان تكون غير محددة من طبع (البنكنوت)[1]. ولقاء هذه الحالة، والتي ت
يأخذ ببرنامج يعتد به بتحقيق الاستقرار ويحقق مزيداً من الاستقرار النقدي ويشدد من القيود على موازنا
المشروعات فسيكون لدى ابناء المؤسسة كل الاسباب التي تدعوهم الى توزيع ارباح المؤسسة على هؤ
مرتبات ومنح وما الى ذلك من المكافئات على انفسهم عوضاً عن دفعها الى حملة الاسهم.

ومن هنا فأن النظام يخلق الاسباب المثبطة للحوافز بالنسبة للخارجيين، فلا تكون لهم مراكز في أ
رؤوس اموال المشروعات الروسية.

وعلى الرغم من وجود اهتمام شديد لدى المستثمرين الخارجيين (الاجانب) بانشاء مشاريع مشتر
في الجمهوريات السوفيتية السابقة، لم يحصل بعد فعلياً أي تدفق للاستثمار الاجنبي المباشر ونفيد الاحصا
ان عدد المشاريع المشتركة في الاتحاد السوفيتي السابق كان يتضمن حوالي (١٥٠٠٠) مشروع في نها
عام ١٩٩٢ مما يمثل ارتفاعاً عن عام ١٩٩٢ حيث كان (٤٠٠٠) مشروع[2]. وكانت معظم مشاريع الاستثمار
صغيرة، ولاسيما المشاريع المملوكة كلياً للاجانب مسجلة بشكل رئيسي في التوزيع والخدمات بالاضافة
والتجزئة. وقد تركزت الاستثمارات الاجنبية الاخرى في مجالات الطاقة والزراعة وتطوير برنامج الحاسوب
الجاهزة وغيرها من المغريات. وقامت بنصف هذه الاستثمارات تقريباً شركات اوربية غربية.

المبحث الثاني

الاسعار Price

تحرير الاسعار Free of price

في محاولة لتصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي الذي انعكس في اوجه عجز الحساب الجاري وتضخم
المكبوت، بدأت الدول السوفيتية السابقة بتنفيذ برامج شاملة للتصحيح الهيكلي. وكان من اهم هذه البرامج هو
اصلاحات الاسعار حيث اعتبرت من اهم هذه البرامج. فقد بدأ تطور الدخل والانتاج في الاتحاد السوفيتي
السابق يتشعب بشكل واضح في اواخر الثمانينات، عندما قامت الزيادات في الاجور الفعلي الارباح في
الانتاجية المحطمة (المدروسة). فبعد عام ١٩٨٧، تسارع نمو الاجور الاسمية والمدخولات، بينما بدأ معدل
نمو الانتاج بالانخفاض ليصبح بعد ذلك سالباً[3]، ففي ظل نظام اسعار رسمي ثابت، ادى هذا التشعب الى
العجز وقاد الى خسارة تدريجية للسيطرة الفعالة على الاسعار المنظمة من قبل الحكومة وظهرت فجوة
واتسعت بين التضخم في مخازن الدولة والتضخم في اسواق الفلاحين الحرة، وبهذا كان تحرر الاسعار في
الثاني من كانون الثاني ١٩٩٢ اجراءاً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه. فقد صدر هذا القرار بهدف التحول
الفعلي نحو استخدام الاسعار والتعريفات الحرة التي تنشأ تحت تأثير العرض والطلب على المنتجات الاستهلاكية
والسلع الوجيهة، وسلع الاستهلاك العامة. وبذلك اصبحت الاسعار الحرة تطبق على جميع المنتجات، وفيما يلي
عرض لكل من الاسعار الانتاجية والاسعار الاستهلاكية.

---

[1] Ruben Berrios, Transid colgical collaboration and East-West South Economic Cooperation, UN 1993. PP. 167-169.

[2] David Albright, Soviet economic development and the third world UN 1994. PP. 2-209.

[3] الامم المتحدة، لجنة الاغذية والزراعة، منظمة الفاو، ١٩٩٣، ص١١٨.

١-الاسعار الانتاجية:

حدث اصلاح مهم للاسعار الانتاجية من قبل سلطات الاتحاد السوفيتي السابق في ك٢-١٩٩٢، والتي حول الاسعار من الصيغة الثابتة الى الصيغة التعويضية بعد هذا الاصلاح، حيث مثلت الاسعار التعاقدية ٤٠% من الصناعات الخفيفة، ٥٠% من انشاء المكنة، ٢٥% من المواد الخام، الطاقة، وقطاعات المعادن[١]. وكما كان قبل الاصلاح، فقد سمح لاسعار المنتجات الجديدة ان توضع على اساس التعاقد. وبتوالي انحلال الاتحاد السوفيتي السابق، فأن الحكومة الروسية التي استلمت الحكم في تشرين الثاني ١٩٩١، هيأت برنامجاً جزئياً لتحرير الاسعار والذي اعلن عنه خطاب رئاسي في ٢٨ ت١-١٩٩١. تم توقيع هذا القرار في ك١-١٩٩١ واجل تنفيذه من ١٦ ك١-١٩٩١ الى الثاني من شهر ك٢ عام ١٩٩٢، وذلك بطلب من الدول الاخرى للاتحاد السوفيتي السابق.

لقد ادى تحرير الاسعار الى تحرير ٨٠% من الاسعار الانتاجية ومثلت قائمة مفيدة من البضائع الانتاجية والخدمات تحت السيطرة، ومن ضمنها القوة الكهربائية والوقود، والمعادن الثقيلة والاحجار الكريمة، وتعريفات الشحن[٢]. كانت الاسعار النسبية لمنتجات الطاقة ولفترة طويلة منخفضة جداً في المعايير الدولية، لكن مع تحرير الاسعار في ك٢-١٩٩٢ ازدادت هذه الاسعار بنسبة خمسة اضعاف، فارتفع سعر النفط الخام الى (٣٥٠) روبل للطن الواحد، واصبح سعر الغاز (٢٦٠) روبل للالف متر مكعب، وسعر الفحم (١٤٠) روبل للطن الواحد (بأستثناء ضريبة القيمة المضافة Value-added tax-VAT). في الاشهر التي تلت ك٢-١٩٩٢ سمح لمنتجي النفط، الغاز والفحم ان يبيعوا بنسبة زائدة من انتاجهم باسعار حرة، نمت ٥٠% في اوائل شهر اذار في قطاعي النفط والغاز[٣]. وصدر قرار حكومي فيدرالي في ١٨ ايار ١٩٩٢ يوصي بزيادة الاسعار الحكومية للنفط والغاز بنسبة خمس الى ست مرات، ولكنه في نفس الوقت يلغي حق المنتجين ببيع حصته من انتاجهم باسعار تتجاوز السقف الذي تحدده الحكومة. لهذا ارتفع معدل السعر الفعال للنفط والغاز بصورة مميزة بدرجة قليلة عن السعر الحكومي، حيث ارتفع سعر النفط الى ١,٨٠٠ ٢,٢٠٠ روبل للطن الواحد (بدون ضريبة القيمة المضافة VAT)، مع ضريبة متصاعدة ومرهقة تطبق على الارباح الاعلى من ١,٨٠٠ روبل فما فوق وبصورة مشابهة ارتفع سعر الغاز للمستخدمين الصناعيين من ١,٠٠٠ ١,٦٠٠ روبل للالف متر مكعب (بدون VAT). فضلاً عن ذلك فقد تم من النصف الثاني من شهر اذار، تحرير اسعار الشحن. بعد ذلك اصدرت الحكومة قراراً فيدرالياً بتغيير جدول الضرائب المطبقة على اسعار النفط، وقدمت ضريبة بنسبة ٣٠% على السعر الذي يتجاوز ٤,٠٠٠ روبل للطن الواحد، ٤٠% فوق ٤,٥٠٠ روبل، ٥٠% فوق ٥,٠٠٠ روبل، بالاضافة الى ٥٠% سقف نسبة ربح منتجي النفط. وفي نفس الوقت تم رفع اسعار الفحم بنسبة ٣٠%[٤]. وبعد ذلك ارتفعت الاسعار الانتاجيه الصناعية بنسبة خمسة اضعاف فوق المعدل في ك٢ ١٩٩٢، بعد ان زادت بنسبة ثلاثة اضعاف خلال عام ١٩٩١. كما موضح في جدول (١)،

---

[١] الامم المتحدة، حالة الاقتصاد والزراعة، منظمة الاغذية، مصدر سابق، ص١٦٤.

[٢] IMF, Strengthening National A counting in Russia, IMF Survey, March 7, 1994, P. 37.

[٣] IMF, Camdesgas Describes IMF's, support for Russia, IMF Survey, February 7, 1994, 40.

[٤] Ibid

ومن ثم استمرت هذه الاسعار بالارتفاع بصورة سريعة، متجاوزة الاسعار الاستهلاكية بمقدار كبير في شباط وآذار حتى عام ١٩٩٢، ومن أيار الى آب، انظر الجدول (٢).

ان واحدة من النقاط المهمة في الاسعار الانتاجية هي اسعار الطاقة، ففي خلال العام ١٩٩١، انخفض مستواها النسبي بصورة حادة، فعلى سبيل المثال ارتفعت اسعار صناعة الوقود بنسبة ١٢٩%، كما ارتفع التركيب البتروكيمياوي بنسبة ١٤٩%، والطاقة الكهربائية بنسبة ١١٠%، بينما ارتفع مؤشر الاسعار الانتاجية الاجمالي بنسبة ٢٣٦%[٢]. بينما في الاشهر الاولى من عام ١٩٩٢ ظل المستوى المحلي النسبي لاسعار الطاقة منخفضاً جداً، فبحلول نهاية شهر حزيران ١٩٩٢، كان معدل السعر الانتاجي للنفط ما يزال (١,٩٠٠) روبل للطن الواحد، والذي يمثل سعراً اقل بحوالي ٩% من السعر العالمي السائد والذي يبلغ (٢٠) دولار للبرميل الواحد. وفي اعقاب الاجراءات التي اتبعت في شهر ايلول ١٩٩٢، ارتفع السعر الانتاجي للنفط الى ثلاثة اضعاف خلال شهر واحد. حيث ارتفع الى ٥,٧٠٠ روبل للطن الواحد في ت١، او ١٢% من السعر العالمي. اما اسعار الغاز والفحم ارتفعت ارتفاعاً قليلاً في النصف الثاني في عام ١٩٩٢، اما فيما يخص اسعار المشتريات الزراعية، فتشير الدلائل بأن هذه الاسعار ارتفعت بنسبة اقل مقارنة بالاسعار الصناعية وكذلك تشير الدلائل الى وجود تقلب (انحراف) كبير في هذه الاسعار، حيث تشتري الحكومة القمح بنسبة (٧٠%) واللحم بنسبة (١٠ ١%) من السعر العالمي لشهر ت١ من عام ١٩٩٢[٣].

٢- الاسعار الاستهلاكية

ان اصلاح الاسعار التجزيئية في نيسان ١٩٩١ والذي تعهدت به السلطات في الاتحاد السوفيتي السابق الى انخفاض حصة الاسعار الثابتة الى ٥٥% لصالح الاسعار النظامية بنسبة ١٥% والاسعار التفاضلية بين الوحدة المسحة والوحدة التجزيئية بنسبة ٣٠% بالاضافة الى ذلك تم رفع بعض الاسعار الثابتة المعنوية لتقليل انحرافات السعر النسبي والاعانات[٣].

ان الاصلاح على المستوى الانتاجي والذي حصل قبل ثلاثة اشهر من الاصلاح على المستوى الاستهلاكي ادى الى ضرورة الاصلاح على المستوى التجزيئي، وذلك بسبب ضعف الوضع المصرفي وارتفاع اعلانات الاسعار الاستهلاكية وهبوط الضرائب على المبيعات. وكنتيجة لتحرير الاسعار في ٢ ١ ١٩٩٢ في روسيا، اصبحت ٩٠% من الاسعار التجزيئيه حرة من حيث المبدأ. واستمرت اجراءات السيطرة على الاسعار تطبق على عدد من القطاعات الاستهلاكية والخدمات، ومن ضمنها الخبز، الحليب، ومعظم منتجات الحليب، اغذية الاطفال، الملح، السكر، الزيت النباتي، الفودكا والمشروبات الاخرى، الكهرباء والوقود، التبريد والادوية، تجهيزات العاجزين، ايجارات السكن، الخدمات العامة، وخدمات النقل العام والاتصالات[٣]. وفي ٧ ادار ١٩٩٢، صدر مرسوم حكومي فيدرالي يقضي بالسماح للسلطات المحلية ان تلغي التحديدات المفروضة على اسعار الخبز، الحليب، السكر، الملح، الزيت النباتي، ولتقسير حركات

---

[1]IMF. Price Liberalization in Russia Behavior of Prices Household Income and consumption During the first year, occasional paper, 104, Washington 193, P 37.

[2]IMF, financial Relations Among states of former Soviet Union Undergo change, IMF survey, February 21, 1994, P 39.

[3]IMF, from central plan to world market: Trade Policy Reform in the former Soviet Union, IMF Survey, February 21, 1994, P. 50.

[4]Ibid.

الاسعار في عام ١٩٩٢، يجب توضيح منهجية ومعنى تأثيرات السعر الرئيسية، حيث تشتق الاوزان من معلومات حول المبيعات الجزئية المتداولة والخدمات المقدمة، اذن هنا لا يمكن تقيد التغيرات في النسبة من شهر الى شهر لمؤشر السعر التجزيئي في الوقت الذي تتنوع فيه الاوزان المرتبطة مع الاسعار الفردية. على سبيل المثال، في الاشهر الاولى من عام ١٩٩٢، تغير تركيب الاستهلاك بصورة سريعة، مقتضياً ان بيانات تضخم السعر التجزيئي الشهرية يمكن ان يشوه حركات السعر الحقيقية، والمشكلة الاخرى المرتبطة بمؤشرات السعر التجزيئي (Retial Price Index, RPI)، ما يتعلق بحقيقة ان التغيرات الموسمية والتغيرات القصيرة الاجل الاخرى، كالاضراب والمناخ غير الطبيعي تؤثر على الاوزان الرائجة، بالاضافة الى ذلك، فأن مجموعة بيانات المبيعات التجزيئية الدقيقة تصبح اكثر صعوبة كما تصبح قوات التوزيع اكثر تنوعاً.

تعد اسعار المواد الغذائية، واحدة من الاسعار النسبية الرئيسة في روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة، حيث تغيرت تغيراً كبيراً خلال عامي ١٩٩١-١٩٩٢. فقد ارتفع السعر النسبي للاغذية خلال عام ١٩٩١ بنسبة ١٢% مقارنة بالاسعار الاستهلاكية الاجمالية، وفي ك٢ ١٩٩٢، ارتفعت بنسبة ١٦% اخرى. ثم انخفضت نوعاً ما خلال الفترة التالية من السنة، لكنها ارتفعت مجدداً من شهر حزيران فما فوق، واكملت السنة بنسبة ٢٥% فوق معدلها في ك١ ١٩٩٠[1]. ان بأعطاء الوزن الكبير للمواد الغذائية في مقياس الاسعار الاستهلاكية (Consumer Price Index-CPI) وكانت الزيادة في الاسعار متصلة بالعنصر اللاغذائي في مقياس الاسعار الاستهلاكية، اكبر بكثير من (٦٥% في السنتين حتى ك١ ١٩٩٢). جزئياً كانت هذه التطورات مرتبطة بالغاء (او اعادة تقويم في بعض الحالات) اعانات الاسعار الغذائية. وهي ايضاً تعكس التغيرات في العرض والطلب النسبي للاغذية في مقابل المواد غير الغذائية.

الاستنتاجات

قد تكون الاهداف الطويلة الاجل لعملية الخصخصة وتحرير الاسعار هي زيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز التنمية البشرية، لكن الاثار الاولية او الفورية كانت صعبة، ففي خلال الفترة ١٩٨٧ ١٩٩٣ عانى الاقتصاد الروسي خصوصاً والجمهوريات السوفيتية السابقة عموماً في ازمات متزايدة، فمع انخفاض الانتاج الزراعي والصناعي، كان هناك التأثيرات البشرية الدرامية. فقد زادت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر، وعدد الاسر التي تعيش تحت خط الفقر زيادة حادة. وقد انضم ملايين البشر في شتى الجمهوريات السوفيتية السابقة الى طبقة الفقراء العاملين الجديدة، سواء من خلال تخفيضات الاجور الحقيقية او خسارة في الاستحقاقات الاجتماعية او تقصير ساعات العمل. ففي مواجهة ارتفاع البطالة والفقر، تجد نظم الضمان الاجتماعي صعوبة متزايدة في التأقلم مع الوضع القائم، فالمؤسسات المملوكة للدولة كانت معتادة ان تقوم بتوزيع معظم الاستحقاقات الاجتماعية، بدءاً من رعاية الطفل الى الرعاية الصحية الى المعاشات التقاعدية. اخيراً يمكن القول بأن الوقت ما زال مبكراً لأصدار اية احكام على نجاح البرنامج الاصلاحي فيما يخص مجال الخصخصة وتحرير الاسعار ولكن يمكن القول بأن هذا البرنامج قد اسفر حتى الآن على قدر كبير من اللامركزية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولا شك ايضاً من هذا البرنامج ليس مشابهاً بالخصائص المتوافرة في هيكل الادارة للاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. فقد اسفرت هذه العملية حتى الآن عن مشاهد في العلاقات

---

[1] Vincent Koen & Steven Phillipir, Price Liberalization in Russia, UN, 1993, P. 105.

الاقتصادية والقانونية المعقدة، حيث ما زالت الأسس القانونية ضعيفة ومحددة على نحو هزيل والتي اتت في بعض الأحيان الى اعاقة حتى الانتقال السريع الى نظام تحدد فيه بوضوح حقوق رأس المال.

قائمة المصادر

١- د. خليل حسن الحسيني، التحولات في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) واوربا الشرقية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ١٩٩٤.

٢- الامم المتحدة، حالة الاغذية والزراعة، منظمة الفاو، ١٩٩٣.

3- Ashok V. Desai, developing country debt to the east. UN. 1994, P. 150.

4- David Albright, Soviet economic development and the third world UN 1991, PP. 27-29.

5- Helen Nankani, Techniques of Privatization of State-ow-end Enterprise, Oxford, Clarendom Press 1993, P. 43.

6- IMF, Camdesgas Deseribes IMF's, support for Russia, IMF Survey, February 7, 1994, 40.

7- IMF, financial Relations Among states of former Soviet Union Undergo change, IMF survey, February 21, 1994, P 39.

8- IMF, from central plan to world market: Trade Policy Reform in the former Soviet Union, IMF Survey, February 21, 1994, P. 50.

9- IMF, Price Liberalization in Russia Behavior of Prices Household Income and consumption During the first year, occasional paper, 104, Washington 193, P 37.

10- IMF, Strengthening National A counting in Russia, IMF Survey, March 7, 1994, P. 37.

11- Jeffrey Hertz Feld, Saving the Soviets from Peresvolka, Harrald Business Review 1992, PP. 80-91.

12- Joseph Eaton; Capitalist and populist privatization strategies, International Review of Administrative science, Vol. 55, No. 3, 1992, P 63.

13- Richard Hemming, Privatization and public Enterprise, IMF, Washington 1993, P. 90.

14- Ruben Berrios, Transid colgical collaboration and East-West South Economic relation, UN 1993, PP. 167-169.

15- Steven Hanke, Privatization and development, UN, 1993, P33.

16- Vincent Koen & Steven Phillipir, Price Liberalization in Russia, UN, 1993, P. 105.